– واخيرا ما ترتب على هذه الخاصيات اللبنانية الثلاث (المجتمع التعددي، والهوية المركبة، والعقد الطبيعي) من «نمط حضاري» تجسد في «اسلوب العيش اللبناني»...

نقول: إن ما تحدث عنه اعلاه شكّل –من وجهة نظره– مقدمة ضرورية ومفهومية (conceptuelle) للشروع في ما سماه «تغيير الزمن اللبناني»... والواقع انه –في ما قدم– أشار بوضوح غير قليل الى مفهوم «لبنان الآخر» المرتبط بمشروع التغيير... وعلى اي حال سنراه، بعد هذه المقدمة ينتقل مباشرة الى ما اعتبره الرافعة الاساسية لمشروع «تغيير الزمن اللبناني» متمثلة في اتفاق الطائف ودستوره الجديد.

في اتفاق الطائف وتغيير الزمن اللبناني

وكتب سمير فرنجية في «حكاية الاستقلال» مبينًا بوضوح لم يسبقه اليه حتى اولئك الذين اعتبروا «آباء الطائف والمؤتمنين على فلسفته» كيف يستطيع هذا الاتفاق التاريخي ان يغير الزمن اللبناني، اذا ما طبق «بدرجة عالية من الفضيلة الوطنية»... وهذه العبارة الاخيرة هي للمؤرخ كمال الصليبي:

«في اتفاق الطائف ١٩٨٩ تم التعبير للمرة الاولى بصورة جلية عن مفهوم العقد الوطني المؤسس على واقع العيش المشترك:

١) فهو يربط اولًا شرعية السلطة بقدرتها على حماية العيش المشترك الذي يمثل اساس العقد الوطني[1]. ومفهوم الشرعية هذا جديد تمامًا على وعي اللبنانيين. إذْ بموجبه لم تعد الشرعية قائمة على إرادة

١. «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك» (مقدمه الدستور).

الطوائف «المتعاقدة في لحظة تاريخية معينة» –على ما هو شائع خطأً– بل اصبحت مؤسسة على واقع العيش المشترك، المتحقق والمتطور على الدوام. بعبارة اخرى لم تعد الشرعية مؤسسة على حدث تاريخي (لم يحدث اصلًا) وانما على واقع راهن، واصبحت السلطة بالتالي عرضةً لمساءلة مستمرة حول مدى قيامها بواجب المحافظة على العيش المشترك... علمًا ان هذا الواجب ليس عملا يتم لمرة واحدة ونهائية، بل هو مهمة قيد الانجاز الدائم[1].

٢) يضع اتفاق الطائف حدًا للمنطق القائم على رعاية توازن هش بين الاوزان والاحجام الطائفية... وذلك بإلغائه المعيار العددي الديموغرافي الذي طالما استخدم سلاحا في الصراع الطائفي، وبإقراره المناصفة على صعيد تمثيل المسيحيين والمسلمين في السلطة وفي مواقع الفئة الاولى من الإدارة العامة. هذه المناصفة لاتعني تكريس «تقاسم» السلطة فيما بين الطوائف، بل ترمي في مرحلة اولى الى تهدئة نفوس الطوائف بعد الحرب، من خلال تمثيلها الرمزي في السلطة.

١. وجاء في هامش هذه الفقرة، نقلًا عن «نصوص المجمع البطريركي الماروني –٢٠٠٦»: ساهمت الكنيسة المارونية في بلورة الأسس والمفاهيم التي ارتكز عليها اتفاق الطائف. ونظرت الكنيسة الى هذا الاتفاق على انه مدخل لطي صفحة الصراعات الماضية، بين من كان يطالب –باسم العدالة– بتحسين شروط مشاركته في الدولة، وبين من كان يسعى –باسم الحرية– الى حماية الكيان وتثبيت نهائيته. ورأت الكنيسة كذلك ان هذا الاتفاق يثبت اولوية العيش المشترك على كل ما عداه، ويجعل منها اساسا للشرعية (الفقرة ٢٨ من النص التاسع عشر) كما رأت ايضًا ان مقدمة اتفاق الطائف حسمت الجدل حول طبيعة العقد الاجتماعي بين اللبنانيين، فاعتبرت ان العيش المشترك هو في اساس هذا العقد، وان لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك (الفقرة ٢٩ من النص التاسع عشر).